النصوص القانونية وتوظيفها في كتابة تاريخ الحركة الوطنية

Legal texts and their use in writing the history of the national movement

د. عايدة حباطي، جامعة الأمير عبد القادر

الملخص:

يعتبر التاريخ نتاج وحوصلة عن تفاصيل النشاط الإنساني، يرتبط في نصوصه التي تشكل عماد الدراسات التاريخية وجوهرها، بمخلفات هذا النشاط على تنوعه، وقد كان ارتباط تاريخ الجزائر في الحقبة المعاصرة بفرنسا الاستعمارية أن جعل من ماضي هذه المرحلة وثيق صلة بالمؤسسات الفرنسية على امتداد الفترة الاستعمارية، بما في ذلك المؤسسة التشريعية، والتي أثارت ردات فعل محلية من النخب السياسية على اختلاف اتجهاتها، ومن هنا جاء موضوع هذه الورقة البحثية: **النصوص القانونية وتوظيفها في كتابة تاريخ الحركة الوطنية.** والذي نتساءل فيها عن كيفية التعامل مع النص التاريخي القانوني في الدراسات التاريخية؟

الكلمات المفتاحية:

التشريع الفرنسي، النص القانوني، الجزائر المعاصر، التجنيس.

Abstract :

History is considered a product and a summary of the details of human activity. Its texts, which constitute the foundation and essence of historical studies, are linked to the remnants of this activity in all its diversity. The connection between the history of Algeria in the contemporary era and colonial France made the past of this stage closely linked to French institutions throughout the colonial period. Including the legislative institution, which sparked local reactions from political elites of different orientations, hence the topic of this research paper: **legal texts and their use in writing the history of the national movement**. In which we wonder how to deal with the historical-legal text in historical studies?

key words:

French legislation, legal text, contemporary Algeria, naturalization.

مقدمة

خلف التواجد الاستعماري في الجزائر ترسانة من النصوص القانونية، التي عبرت عن تطور المشرع الفرنسي في تتبع الحركة الاستعمارية وإضفاء الهيمنة وحاصر الجزائريين في كل مناحي حياتهم العقارية والقانونية والتعليمية والدينية، فعلى خلاف الوضعيات القانونية الطبيعية عاش الجزائريون وضعية قانونية استثنائية بتعدد الجهات التي كانت تسن القوانين وتنفذها؛ مما عبر عن إجرام تشريعي فرنسي لا يختلف عن الآلة العسكرية. شكل هذا الأخير مجالا لتفاعل الحركة الوطنية في مرحلته الآنية التي صاحبت صدور التشريع و التي عرفت بدورها تطورا مطردا، وأيضا مصدرا هاما كنص تاريخي و كمادة مصدرية لدراسة التاريخ الجزائر في الحقبة الاستعمارية. ومن هنا نتساءل كيفية توظيف والتعامل مع النص القانوني في الكتابة التاريخية؟

وتجرنا هذه المقدمة التمهيدية لوضع هيكل عام للموضوع:

- مصادر التشريعات الفرنسية في الجزائر وأهيتها في الكتابة التاريخية،
- دراسة النص القانوني التاريخي:
- مسألة التجنيس ونصوصها التشريعية نموذجا؛

أولا-مصادر التشريعات الفرنسية في الجزائر وأهميتها في الكتابة التاريخية:

تعتبر المنظومة القانونية بتشريعاتها في الجزائر الاستعمارية مادة وثائقية غزيرة لكثرة القوانين والقرارات والمراسيم... التي صاحبت تسيير شؤون الجزائريين، وكان في تعدد مصادرها أن غدت بدورها الكتابة التاريخية بمادة معرفية قانونية، فكانت موادها ونصوصها مرجعية باعتبارها من مخلفات الماضي الاستعماري تبين طبيعته على المستوى الإداري والقانوني والاجتماعي والاقتصادي، فشكلت التشريعات بذلك محورا هاما في دراسة حقب مظلمة من السياسة الاستعمارية.

ونحن ندرس هذا النوع من النصوص القانونية كنموذجا عن النصوص التاريخية بعيدا عن النقاش الدائر بين المدارس التاريخية التاريخانية[1]. والوضعانية؛ وقد ارتبطت هذه الأخيرة بالوثيقة وجعلت منها مصدرا في المعرفة التاريخية، وتلخصها هذه المدرسة في أن لا وثاق ولا نصوص فلا تاريخ[2]،لأنه علم غير متخيل، ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن ويحقق في الروابط القائمة بينها، بذلك تكون الكتابة التاريخية وفق هذه الرؤية – الوضعانية- مرهونة بتوفر الوثيقة، لأنها حسب نفس المدرسة تحقق عنصر الثقة. لكن عموما فإن لا توصل إلى اليقين بل تقوي الإفرتاضات[3]. بالإضافة إلى أن الوثيقة لا تعتبر نهاية الحصيلة المعرفية الكاشفة عن الأنباء الماضية، يكتفي الباحث المعاصر في التاريخ حسب مدرسة الحوليات على الكشف على الوثائق وعرضها، وإنما يسعى إلى مساءلتها وتمحيصها لثبت أو يلغي فرضياته قبل تفعيلها وبنائها[4].

ومن أهم مصادر النص القانوني نذكر منها:

-الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (Journal officiel de la république française) الذي يتح للهمتم النصوص الأصلية ، والتي اتخذت صفة احتكار نشر القوانين التشريعية والتنظيمية منذ 1869، في شكل قوانين (lois)ومراسيم(décrets) . ويتح هذا المصدر من دراسة المؤسسات الفرنسية وجردها ودراسة النصوص.

– الوثائق البرلمانية، منها مناقشات المجلس الوطني الفرنسي Les débats parlementaires de l’Assemblée nationale

---

[1] للمزيد ينظر: عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، (**الألفاظ والمذاهب**)، ج1، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص 368 وما بعدها.

[2] محمد صهود، **مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمية والمعرفة المدرسية**، مجلة التدريس، ع.8، ، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2016، ص.93.

[3] المصدر نفسه، ص.94.

[4] محمد تضعوت، **نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي، مقاربات منهجية**، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص12.

– المدونات المرتبطة بمحاضر مداولات المجالس العامة(délibérations du conseil général) في العملات الثلاث؛ قسنطينة وهران والجزائر.

- نشرات الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات ؛ كالنشرية الحكومة العامة (Bulletin officiel de gouvernement générale). ونشرية الرسمية للتوثيق الجزائرية (Bulletin officiel de documentation Algérienne)، بالإضافة إلى النصوص التي شملتها نشرية القوانين (Bulletin du lois) .

وعدد من المصادر المساعدة، قاموس التشريع الجزائري Dictionnaire de la législation Algérienne code annoté et manuel raisonné des lois, ordonnances, décrets et arrêtés لكاتبه م.ب. مينارفيل (Mennerville)، في جزئيه (1830-1872/1860-1878) وله أيضا Dictionnaire de la législation Algérienne premier supplément إلى جانب كتاب manuel raisonné des lois, ordonnances, décrets et arrêtés Code de l'Algérie Annote

وفي عموم فإن هذه المصادر تعتبر مصدرا هاما في دراسة مراحل حاسمة من تاريخ الجزائر، بما تضمنته من قوانين تشريعية وتنظيمية، وتحمل في طياتها مادة تاريخية خصبة، تعكس فيها مختلف الهيئات والمؤسسات، والوزارات التي مرت بها الجزائر ، كوزارة الحربية (Ministère de guerre) ووزارة الجزائر والمستعمرات Ministère de l'Algérie) et des colonies)، ووزارة الداخلية Ministère d'intérieure ووزارة الدولة المكلفة بالشؤون الجزائرية Ministère d'état chargé des affaires algériennes

كما تعتبر أيضا مادة مصدرية في تتبع مشاريع الإدارة الاستعمارية والنقاشات التي صاحبتها، وصولا إلى تفاعل النخب السياسية وصداها على الجزائريين.

ثانيا- دراسة النص القانوني التاريخي:

كبقية النصوص التاريخية، يمر النص القانوني إلى مرحلتين من النقد؛ النقد التاريخي الخارجي والباطني. إذ يحدد الباحث في النقد الخارجي هوية النص وطابعها القانوني.

بينما يشمل النقد الباطني التأويل ويستهدف مضمون الوثيقة، بالتجرد من الأحكام المسبقة،والاستعانة بالعلوم المساعدة؛ كالعلم الخطوط (Paléography) وفقه اللغة (Philolgie) وعلم الوثائق(Diplomatique).[1]

وإلى جانب ذلك فإن النص التاريخي بطبيعته القانونية يقف في تحليله على مجموعة من الضوابط :

1-التمييز بين المشروع والقانون

2- معرفة الجهة الصادر عنها التشريع، الإمبراطور، الحكومة، البرلمان، المجالس الاستشارية (الولائية، البلدية)، محكمة

3- طبيعة التشريع، وذلك بالتمييز بين القانون والأمر، المرسوم، القرار، المنشور والتعليمة، وبين التشريع التنظيمي والتنفيذي

- القانون (Loi): يسمى أحيانا الرسمي هو النص الذي يقره البرلمان ويصدره رئيس الجمهورية، يحدد القانون بصفة عامة القواعد والمبادئ الأساسية في المجالات المذكورة في الدستور وهو المصدر النصي الأكثر أهمية. لا يلغي ولا يعدل القانون إلا بقانون أخر.

يصدر القانون بعد المصادقة عليه وصدوره في الجريدة الرسمية.القانون مصدر النصوص الأخرى وأقواها بعد الدستور.[2]

-الأمر(Ordonnance): يعتبر النص التشريعي الثاني الذي تتخذه الحكومة مع تفوض من البرلمان التي تدخل في نطاق القانون .[3]

- المرسوم (Décret) هو النص الصادر عن رئيس الجمهورية أو مرسوم حكومي ويكون المرسوم ذو طبيعة تنفيذية في المسائل التنظيمية بتفويض من البرلمان .لا يلغى ولا يعدل المرسوم إلا بمرسوم مثله أو بنص أعلى منه درجه[4].

[1] محمد صهود، المرجع السابق، ص.94.

[2] Lexique des termes juridiques 2014, Dalloz, Paris, 2013, P.571

[3] Ibid, P.653.

[4]Ibid, P.653.

- القرار (Arrete)هو النص للعمل التنفيذي يصدر عن وزير واحد أو أكثر من وزارة أو من السلطات الإدارية الأخرى، كالولاية والبلدية، ويعتمد شرعيا القرار على مرسوم ويحدد كيفيات تنفيذه[1].

- المقرر Decision : نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوض له حق الامضاء في قضايا مختلفة . كالمنح أو العطل الاستثنائة.

وهناك أنواع أخرى من الوثائق ذات طابع تنظيمي تسير بواسطتها شؤون الإدارة كالتعاميم(Circulaire)، والتعليمة (Note)؛ وكلاهما من الوثائق الإدارية ذات الطابع التنظيمي فالمنشور يأتي لشرح القرار أما التعليمة فهي وثيقة مثل المنشور لها طابع خاص وهي تهتم بالمسائل الداخلية.

4- تحليل النص في سياقه التاريخي. والوقوف في ختامه على أهم القيم المستخلصة.

- **الترجمة واشكالية دراسة النص القانوني التاريخي:**

تعتبر الترجمة من النشاطات المعرفية الإنسانية التي كانت منذ أمد بعيد عاملا هاما من عوامل التلاقح الفكري بين الأمم والحضارات، وهي في نفس الوقت من مصادر المعرفة والثقافة والانفتاح على شعوب أخرى، وترتبط الترجمة بمحاولة القضاء على الخلفيات الدينية والمعتقدات، ووضع حد للأفكار المسبقة والاعتقدات، فهي همزة الوصل لقراءة الأفكار الثقافات والحضارات الأخرى.

يرتبط النص التاريخي في المرحلة المعاصرة بمخلفات الجهاز الإداري والمؤسسات القانونية الفرنسية. وعادة تكون لغة السيادة هي المعتمدة في تحريرها. والتي هي بالنسبة للدراسات المحلية المعاصرة الناطقة باللسان العربي خاصة الدراسات التاريخية المعاصرة مصدرا هاما والتي هي في حاجة إلى المصادر التاريخية الصادرة عن الإدارة الاستعمارية في تحليل وإعطاء تفسيرات للتواجد الاستعماري وهيمنته المطلقة على البلاد. ومدى مصداقيتها في نقل والوفاء للنص

[1] Lexique des termes op.cit, P.74

وتختلف الترجمة باختلاف أسلوبها بين الترجمة الحرفية وترجمة المعاني والترجمة الأدبية والنفعية لكل واحدة منها مجالها محاسنها ومساوئها

فالترجمة الحرفية أو بالمفردة وهو منهج قديم اعتمده الأوائل، تقوم على نقل المفردة الواحدة من اللغة الأجنبية وتعريبها بما يرادفها في اللغة العربية، إلى غاية ترجمة جملة، أثبت أن هذه الترجمة عدم نجاعتها وطول المدة الزمنية في تنسيقها وضبطها،و أحيانا لا تكفي لفظة لترجمة لفظة من لغة إلى أخرى، واختلاف تركيب الجمل والعبارات واستعمال المجاز بين اللغتين مما يربك في الترجمة الدقيقة. أما الترجمة بالمعنى وتكون بالجملة. بأن يحصل الباحث معناها في عقله، ثم يعبر عنها باللغة الأخرى بجملة تطابقها.

أما الترجمة النفعية (البرغماتية) فهي ترجمة مباشرة يعتمد على النقل الموضوعي للمعلومات الواردة في النص الأصلي، يحافظ فيها الباحث على صحة التعابير اللغوية المستعملةمن حيث الدلالة والتركيب، مراعيا في ذلك النقل الدقيق للمصطلحات العلمية والمادة الواردة في النص. وعادة ما يتم اعتمادها في العلوم العقيلة، كما يمكن أن اعتمادها في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتحتاج إلى جهد في اختيار العبارات [1].

بينما يلجأ الأدباء في ترجمتهم لنصوصهم الشعرية والنثرية من لغة إلى أخرى، وهي أصعب أنواع الترجمة[2]، وقد يتعدها إلى بعض الكتب في العلوم الإنسانية يجمع في توخي الحذر تعريب العبارات ونقل الأحاسيس والعواطف .

النص التاريخي بطبيعته القانونية كأحد أنماط النصوص التاريخية له ميزة اضافية أنه مقرون بمواد ومصطلحات قانونية، وبذلك فه يجمع بين الترجمة الحرفية للمصطلحات القانونية و ترجمة الأفكار

[1] بديعة بومزبر، ترجمة النص التاريخي، دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمتي محمد بن عبد الكريم ومحمد العربي الزبير لكتاب (La Miroir) المرآة لحمدان بن عثمان خوجة، مذكرة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر 2،2015، ص.12.

[2] بديعة بومزبر، مرجع سابق، ص.13

لكن بلوغ الدارس لترجمة الدقيقة مستحيل حسب رأيي، لأن كل ترجمة هي تأويل وقراءة خاصة للنص الأصلي بتعميم أو توسيع أو تقليص أو إعادة توزيع لعناصر الفكرة، فحتى وضع النص المترجم في مرتبة الإقتباس (" ") مناقض للأمانة العلمية.

ثالثا-مسألة التجنيس ونصوصها التشريعية نموذجا:

تعتبر مسألة التجنيس من المسائل الهامة في تاريخ الجزائر الاستعمارية، وأخذت حيزا هاما من مناقشات النخب وعلماء الجزائر. تعود أصول هذه المسألة إلى مجموعة من المشاريع والقوانين التي أصدرتها مختلف الأطراف وعكست تطور الجهات المشرعة للقوانين والمنفذة له. فقد ارتبط ظهوره بتاريخ الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث (1865) [1] كما أن المشروع ألحق في شقه التنظيمي بمرسوم تفيدي في 21 أفريل 1866[2] .

وبناء على هذه النصوص فإن دراستها في سياقها التاريخي لا يختلف عن الدراسات النص التاريخي مرفقا بنقد الخارجي والباطني التي سبق الإشارة إليها سابقا.

[1]Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , Alger ,1866 , p 365.

[2]Estoublon (R) et lefebrure (A): **Code de l'Algérie annote**, T1, (1830 – 1895) Imp Jourdan , Alger, 1898 et 1904, p315.

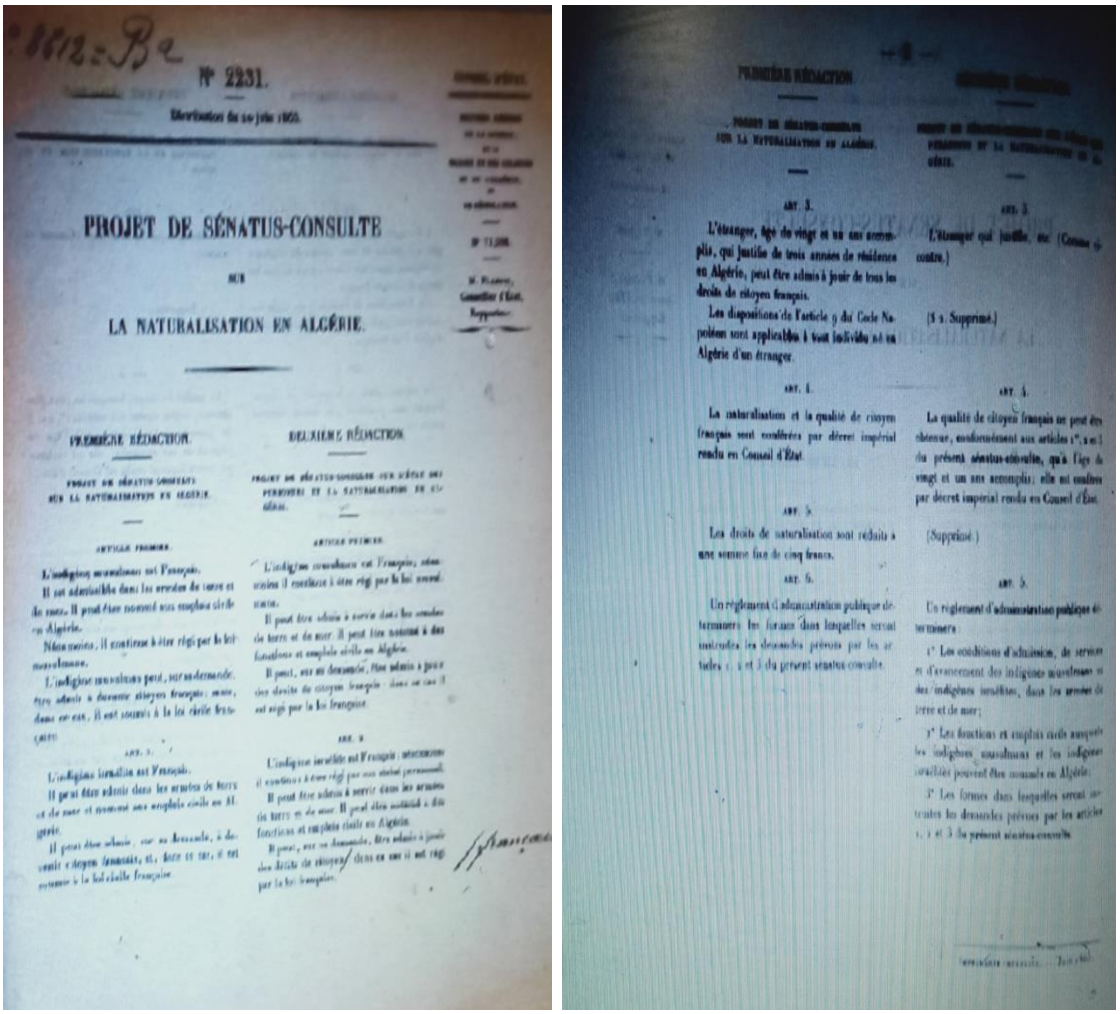

PROJET DE SÉNATUS-CONSULTE

SUR

LA NATURALISATION EN ALGÉRIE.

PREMIÈRE RÉDACTION

DEUXIÈME RÉDACTION

تمر المشاريع قبل أن ترتقي إلى قوانين بمناقشتها في البرلمان وهي ثرية بالمناقشات المثارة حول مشاريع قبل ارتقائها إلى قوانين، وتأخذ وقتا طويلا من أجل التصويت بين مؤيد ورافض، أو تقديم تعديلات مرفقة فكل حالتها بمبررات . وفي عمومها فإن جلسات الحضور في البرلمان تبين التيارات و الكتل السياسية التي تتكون عادة من أحزاب الوسط (Le centre)، اليمين (La droite) واليسار (La gauche) الجمهوريون (Les Républicains) والاشتراكيون (Les Socialistes) مدى توافق فيما بينها أو الاختلاف والائتلاف بين مختلف التكتلات، تكون أكثر وضوحا من القانون نفسه؛ لأن القانون يعبر حال وسط بين التيارات لكي يصادق عليه. وقد تم الاحتفاظ بجميع هذه المناقشات من تأسيسه 1798 ، فيما يزيد عن 88 مجلدا لغاية الستينات. ومن ذلك ما تم جمعه في محاضر المداولات البرلمانية (Procès-verbaux)، **بغرفتيه النواب ومجلس الشيوخ** ، وفيه مادة تاريخية دسمة من نصوص

خطابات، وتقارير وتحليلات. فكانت بذلك المشاريع الذي سبقت قانون الإصلاحات مادة غزيرة في تتبع مسيرة تطور مسألة التجنيس، وتفاعل التيارات السياسية الفرنسية اتجاهها وما أثارته من مواقف لدى النخبة السياسية الجزائرية، عندما بادر بعض الليبراليين إلى وضع مجموعة المشاريع كألبين روزي، جورج ليق، دوازي، بوسنو، فيوليت... إلى غاية صدور قانون 14 فيفري 1919 الذي قدم باسم وزير الأختام ووزير الداخلية، واستمر العمل به إلى غاية 1947، ويختلف عن سابقه الصادر عن الإمبراطور.

بدورها عكست مناقشة المشاريع في حد ذاتها مقترحات مشاريع أخرى، بينت أجواء من المعارضة التي كانت المسألة الأهلية أحد الأسباب المباشرة في صراع الأحزاب والتيارات السياسية، فكانت نصوص هذه المقترحات مادة خصبة عكست بدورها فكر المعارضة ورؤيتها للمسألة الجزائرية ومن ذلك مقترح النائب في عمالة قسنطينة بول كتولي مشروع معارض لمشروع بلوم فيوليت.

Proposition de loi

Titre I

Participation des indigènes musulmans d'Algérie aux débats parlementaires lorsque viennent en discussion devant les Chambres des projets ou propositions de loi les concernant spécialement.

Article premier

« Lorsque des projets ou propositions de loi, visant spécialement les droits civils ou politiques des indigènes musulmans d'Algérie, sont soumis aux délibérations du Parlement, le Gouverneur général de l'Algérie remplit auprès de la Chambre des Députés et du Sénat, les fonctions de Commissaire du Gouvernement. Ce haut fonctionnaire est assisté de commissaires-adjoints pris parmi les élus musulmans, à raison de un par département, et désignés par un collège électoral composé des membres indigènes du Conseil supérieur de l'Algérie, des délégations financières, des conseils généraux, des conseils municipaux, et des djemaas.

Article II

« Un règlement d'administration publique déterminera les conditions d'éligibilité et le mode d'élection de ces commissaires adjoints.

Titre II

Dispositions générales relatives à l'administration des indigènes musulmans d'Algérie.

Article premier

« Les délits commis par les indigènes musulmans d'Algérie et précédemment soumis à la juridiction des tribunaux répressifs, sont jugés au chef lieu de chaque canton par un tribunal dénommé « tribunal cantonal mixte », investi à cet effet des mêmes attributions et pouvoirs que les tribunaux civils de première instance. Ce tribunal qui tient obligatoirement une fois par mois, au moins, est présidé par un Juge du tribunal civil de première instance, auquel ressortit le canton du domicile des plaignants.

« Ce magistrat est assisté de deux assesseurs, savoir : le juge de paix titulaire ou à son défaut, le juge de paix suppléant du canton ; un notable indigène désigné chaque année par le Gouverneur général, sur la présentation des chefs de la Cour d'Appel d'Alger.

« Le greffier de la justice de paix remplit les fonctions de greffier du tribunal cantonal mixte.

Article II

« Les délits et contraventions commis par les indigènes musulmans d'Algérie, dans les bois et forêts soumis au régime forestier, sont jugés par le tribunal cantonal mixte. La poursuite de ces délits et contraventions est assurée par l'officier du Ministère public remplissant les mêmes fonctions devant le tribunal de paix du canton.

Article III

« Conformément aux dispositions de l'article 152 de la loi forestière du 21 février 1903, spécial à l'Algérie, les agents des Eaux et Forêts peuvent être entendus par le tribunal et déposer leurs conclusions qui sont reçues par l'officier du Ministère public, seul compétent pour requérir.

Article IV

« Des règlements d'administration publique détermineront les conditions d'application des dispositions édictées par les articles 1, 2 et 3 du titre 2 de la présente loi.

وختاما لما سبق ذكر نخلص إلى:

- أن النص التاريخي يعتبر عماد الدراسة التاريخية يتيح للمؤرخ والباحث مادة مصدرية هامة، ولا تختلف أهميته باختلاف طبيعته السياسية أو عسكرية أو الاقتصادية .... في كشف ماضي الانسانية. بما في ذلك النص التاريخي بطبيعته القانونية

- ارتبط ماضي الجزائر في الفترة المعاصرة بمؤسسات استعمارية أفرزت مجموعة هائلة من النصوص القانونية كتشريعات تنظم سيرورة التواجد الفرنسي في الجزائر.

- النص التاريخي القانوني رغم جفاف محتوي مصطلاحاته القانونية، إلا أن قراءة نصوصه ومدارسته تغطي مادة خبرية هامة ف تتبع حقب من الفترة الاستعمارية.

- النص القانوني الفرنسي في طيات دراسته بحاجة إلى علوم مساعدة لفك شفراته بما في ذلك اللغة الأجنبية وقراءة في علم خطوط، الاطلاع على مؤسسات التشريعية في الجزائر وتطورها.

قائمة المصادر والمراجع:

- عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، (الألفاظ والمذاهب)**، ج1، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012.
- محمد تضعوت، **نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي، مقاربات منهجية**، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004
- محمد صهود، **مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمية والمعرفة المدرسية**، مجلة التدريس، ع.8، ، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2016،.
- بديعة بومزبر، ترجمة النص التاريخي، دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمتي محمد بن عبد الكريم ومحمد العربي الزبير لكتاب (La Miroir) المرآة لحمدان بن عثمان خوجة، مذكرة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر ،2015.

Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , Alger ,1866 .

Estoublon (R) et lefebrure (A): **Code de l'Algérie annote**, T1, (1830 – 1895) Imp Jourdan , Alger, 1898 et 1904.

-Lexique des termes juridiques 2014, Dalloz, Paris, 2013.